الأمـم المتحـدة

S/PV.4752

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٧٥٢

الثلاثاء، ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، الساعة ١٦/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد أكرم .... (باكستان)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي .... السيد لافروف

إسبانيا .... السيد أسنار

ألمانيا .... السيد بلوغر

أنغولا .... السيد غسبار مارتنس

بلغاريا .... السيد تفروف

الجمهورية العربية السورية .... السيد وهبة

شيلي .... السيد بلديس

الصين .... السيد وانغ ينغفان

غينيا .... السيد بوبكر ديالو

فرنسا .... السيد دلا سابليير

الكاميرون .... السيد بلنغا - إبوتو

المكسيك .... السيد أغيلار - سنسر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية .... السير جيريمي غرينستوك

الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان الناجمة عن الأعمال الإرهابية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

03-34667 (A)

0334667

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٠

التعبير عن الترحيب برئيس وزراء إسبانيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن مجلس الأمن، أرحب ترحيبا حارا بدولة السيد خوسيه ماريا أسنار، رئيس وزراء إسبانيا.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان الناجمة عن الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان في هذه الجلسة.

المتكلم الأول رئيس وزراء إسبانيا، دولة السيد خوسيه ماريا أسنار. أدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

السيد أسنار (إسبانيا) (تكلم بالاسبانية): إنه لمن دواعي عظيم الارتياح أن أقضي أول ساعات من هذه الزيارة لنيويورك في الأمم المتحدة.

لقد عقدتُ من فوري اجتماعا وديا ومُرضيا جدا مع الأمين العام كوفي عنان، وإنه لشرف أن تتاح لي هذه الفرصة لأخاطب مجلس الأمن وأتشاطر بعض الأفكار بشأن موضوع يشكِّل لنا جميعا شاغلا واختبارا لقدرتنا على العمل من أجل السلم والأمن.

قبل أكثر من شهر بقليل، في ٤ نيسان/أبريل، تولت إسبانيا رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأها مجلس الأمن. وقد قَبَلنا بتحمل ذلك الواجب يحفزنا شعوران وتطلع. الشعوران هما شعور بالمسؤولية - بتحمل نصيبنا من المسؤولية في قضيتنا المشتركة ضد الإرهاب - وشعور بالتضامن مع الرجال والنساء والبلدان من ضحايا الإرهاب. أما التطلع فهو إضافة جهودنا إلى زخم اللجنة في قيادة ذلك المسعى.

لقد اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي أنشأ اللجنة، بعد ١٧ يوما بالضبط من الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إن مجلس الأمن، وقد هاله انفجار الإرهاب ذاك، برهن أنه على مستوى تحدي الظروف، واستطاع، في غضون أيام معدودة، أن يتوصل إلى اتفاق على اعتماد نص من أكثر النصوص بُعدا في مداه في تاريخه.

وأثناء السنة والنصف الماضية، وفي ظل القيادة الفعالة من المملكة المتحدة، وبالدعم القيِّم من جميع أعضاء المجلس، أنجزت اللجنة عملا ممتازا لم يسبق له مثيل في عمقه ونطاقه. لكننا، في رأيي، لا يجوز لنا أن نتهاون. وآخر ما يمكن أن نفعله هو أن نسمح لـ ١١ أيلول/سبتمبر أن يضيع في غياهب النسيان، كما لو كان كابوسا أو حادثة فريدة لا يمكن أن تتكرر، أو أن تسقط لجنتنا ضحية للروتين وتفتقر إلى الطموح.

مما لا شك فيه أن الإرهاب اكتسب بُعدا عالميا بعد ١١ أيلول/سبتمبر، ولكنه لم يولد في ذلك التاريخ. فقد ثبت طابع تهديده ومداه قبل ذلك بكثير. وثبتت، منذ البداية، خصائص الإرهاب الرئيسية. وسأحاول تلخيصها.

أولا، الإرهاب تهديد للحضارة - للحضارات جميعها. وهو ليس وسيلة لا يمكن تبريرها لمجرد لجوئه إلى العنف العشوائي. وليس فعالا في تحقيق غاياته لأن القضايا الدينية أو السياسية التي يدعي خدمتها تكون أول ضحاياه. إن الإرهاب عمل بدائي ورجعي. وهدفه فرض الخنوع

والصمت عن طريق العنف، وتقويض حرية القبول وحرية التعبير، اللتين تشكلان أساس جميع الحضارات.

ثانيا، الإرهاب تهديد للديمقراطية. وهو يأخذ شكل طغيان القرن الحادي والعشرين. ولكونه يجسد انبعاث أنظمة الطغيان الشمولية من القرن الماضي، فإنه يصبح العدو الرئيسي للمجتمعات المفتوحة.

ثالثا، الإرهاب تهديد للسلم والأمن الدوليين. إنه عامل مزعزع للاستقرار وعقبة كأداء في طريق بناء نظام دولي أكثر حرية وأمنا وإنصافا.

في السنوات الأخيرة عشنا تحت تأثير نماذج متغيرة في تعريف نظام دولي جديد. وفي رأيي، إننا جميعا شاهدنا ما يدل على أننا لا نواجه نهاية لتاريخ، ولكن بالأحرى فصلا جديدا يجب أن نشترك جميعا في كتابته. إننا لا نواجه صداما بين الحضارات، ولكن، عوضا عن ذلك، صدام الهمجية الجديدة ضد الحضارة التي تستهدف تلك الهمجية القضاء عليها.

إن تصديق فكرة وجود عداء متصلب فيما بين الحضارات أو الأديان أو الثقافات يرقى إلى الوقوع في فخ الجدل الذي يود الإرهابيون - ممارسو الاستبداد بالرأي وأعداء الحوار - أن يفرضوه.

ونحن نعلم أن الإرهاب من ضمن التحديات الأساسية للنظام الدولي. إن فرصة عولمة الحرية والازدهار واحدة من أكبر فرص ذلك النظام. وسيعتمد شكل مستقبل النظام الدولي إلى حد كبير على كيفية تصدينا للتحديات وكيف نستطيع اغتنام الفرص.

رابعا، الإرهاب بكل أشكاله واحد على الرغم من أوجهه العديدة. وهو يتخذ أشكالا مختلفة في مضمونها ولكنه يحتفظ بهوية واحدة. لا يوجد إرهاب محلي وإرهاب دولي، أو إرهاب حديث وإرهاب قديم، أو إرهاب من الدرجة الأولى وإرهاب من الدرجة الثانية. فهذه التصنيفات تنتمي بقدر أكبر بكثير إلى الدراسات الأكاديمية من انتمائها إلى القيادة السياسية، وهي، على الرغم من نوايا الإرهاب، تسهم في نشر البلبلة. جميع أنماط الإرهاب، التي هي تعبير عن فرض الرأي بواسطة العنف، متماثلة في أساسها ويجب أن نكافحها بنفس القدر من التصميم وبدون أي تهاون.

خامسا، الإرهاب أمر لا يخص هذا البلد أو ذاك، إنه يخصنا جميعا. الإرهاب يعبر الحدود. والإرهاب يستغل أوجه الضعف والثغرات في النظام القضائي لتنظيم مجتمعاتنا وفي دينامية العلاقات الدولية. المجتمع الدولي بأسره يجد نفسه يواجه تحديات تتعرض لها قيّمه الأساسية.

سادسا، الإرهاب خطر يلقي بظلاله القاتمة على المستقبل، وبذلك، يجب علينا جميعا أن نكافحه بإصرار قوي دائم. ويمكن أن تنذر الأمور بشرّ مستطير إذا تم التحالف بين ما يسمى بالتهديدات البازغة - لا سيما بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

توضح الخصائص التي ذكرتها أن الإرهاب شرّ مستطير ولكنه ليس بالشيء الذي لا يُهزم. ولذلك، يجب أن نعيد التفكير في ظاهرة الإرهاب وفي هيكل الأمن الدولي الذي ظللنا نبنيه لمكافحته.

إنني أؤمن بأن الإرهاب يشكل تحديا أخلاقيا وأمنيا على حد سواء. والتصدي للتحدي الأول يتطلب تطوير ثقافة ديمقراطية لمناهضة الإرهاب، وتجديد سريان مفعول المبادئ الرئيسية لأي مجتمع وضمان القيم التي نتشاطرها جميعا.

إن التحدي الاستراتيجي الذي يفرضه الإرهاب يتطلب استجابات جماعية أكثر طموحا. وسأطرح بإيجاز بعض الأفكار بشأن طرق تعزيز تلك الاستجابات.

أولا، أعتقد أننا ينبغي أن نعزز لجنة مكافحة الإرهاب. يجب أن نعزز الوسائل المتاحة لها وقدرتها على الإشراف وعلى تيسير تقديم المساعدة إلى البلدان، وأيضا على التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. ويجب أن يكون التعاون مع وكالات نزع السلاح، وعلى وجه الخصوص تلك المسؤولة عن أسلحة الدمار الشامل بندا ذا أولوية على جدول أعمالنا. وحتى تزيد قدرة اللجنة التشغيلية وصلاحيتها، أعتقد أننا ينبغي أن ندرس إمكانية تفويضها وضع قائمة عامة بالمنظمات الإرهابية، مماثلة للقائمة التي تحتفظ بها اللجنة المنشأة بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وطالبان.

ثانيا، أعتقد أنه ينبغي للجنة أن نركز على بعض الأولويات، وفي هذا الصدد، من الأساسي دعم الآليات الرامية إلى كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل وإتاحة تلك الأسلحة للجماعات الإرهابية، ويجب علينا أيضا مواصلة تحسين التدابير القائمة لوقف تمويل الشبكات المالية التي توفر الموارد للإرهابيين الذين يستفيدون من انفتاح اقتصاداتنا ونظمنا المالية وتفكيك تلك الشبكات.

يجب الحفاظ على سياسة حزم، ويجب أن يأتي عدم التسامح المطلق بشأن الإرهاب في المقام الأول في أية مدونة سلوك يضعها المجتمع الدولي.

رابعا، يجب أن نزيد التعاون الدولي ويجب أن تدمج المساعدة في مكافحة الإرهاب بشكل منتظم في برامج التعاون الدولي، والثنائي والمتعدد الأطراف. ومطلوب من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة الدول الثماني أن تضطلع بدور هام بشكل خاص في هذا المجال.

خامسا، يجب أن نضع إجراءات لمنع الجماعات الإرهابية من استخدام منظومة الأمم المتحدة منبرا لنقل رسالتها التي تتسم بالعنف إلى العالم، لتبرير أعمالها أو للحصول على مزايا سياسية.

سادسا، يجب أن نوجه رسالة واضحة إلى ضحايا الإرهاب. ويجب أن نلتزم بسياسة نشيطة قوامها التذكر وليس النسيان. ويجب أن نتيح لضحايا الإرهاب أن يتكلموا بحرية ودون خوف وأن يشهدوا في إطار الأمم المتحدة بإنشاء آلية مؤسسية يمكن أن تكون محفلا لهم.

سابعا، يجب أن نحرم الإرهابيين من أية شرعية. ويجب أن نكشف الذرائع التي يستخدمونها. وهنا، أعتقد أن من المحتم أن نعيد تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط، بمساعدة خارطة الطريق، وأن نجد حلا للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، يجب أن نتناول العوامل الاجتماعية التي تستخدمها المنظمات الإرهابية ذرائع. وأخيرا، سيتحتم علينا أن نتخذ مبادرات تستهدف تنشيط الحوار بين الحضارات والأديان والثقافات.

إسبانيا أمة ديمقراطية وأوروبية. ونحن نواجه الكفاح ضد الإرهاب من هذا المنظور المزدوج. وهذا الكفاح يتخذ أساسا له العزم الصارم للدفاع عن كل حقوق وحريات كل المواطنين، وللتمسك بسيادة القانون ولتعزيز تضامننا تجاه الدول الملتزمة بهذا الهدف المشترك. وإذا فعلنا هذا، لن نكون مكافحين لظاهرة إجرامية فحسب. ويجب أن نبقي على مجتمعاتنا وعلى العلاقات فيما بين الشعوب خالية من الريبة والخوف وتهديد الإرهاب.

وفي إطار الاتحاد الأوروبي عززت إسبانيا بنشاط، إلى جانب شركائها، أوجه تقدم كبرى في الكفاح ضد الإرهاب. والتعاون الذي هو بالنسبة لنا قوي وقيِّم مع فرنسا بشكل خاص، يفوق الإطار الثنائي ولا يزال يمكِّن الاتحاد الأوروبي من إمداد نفسه بصكوك قانونية وقضائية جديدة وآليات للتعاون في مجال الشرطة.

إن الإرهاب لم يكن، ولن يكون أبدا حلا. إنه المشكلة. وهزيمته ستتطلب جهدا كبيرا وتعاونا نشيطا

ومشاركة حماسية من جانب الجميع، سواء شعروا بتهديد هذا الوبال بشكل مباشر أم لا.

لذلك، يجب أن نشجب كون القادرين على ارتكاب أعمال منتظمة ذات طابع بالغ الوحشية يستخدمون أسبابا نبيلة ذرائع لهم. ويجب أن نتخذ إجراء ضد المنظمات والجماعات التي تيسر عمل الجماعات الإرهابية. ويجب أن نعترف بألم ومعاناة الضحايا وأن نمنع بذور الكراهية التي يزرعها الإرهاب من أن تترسخ جذورها في قلوب وعقول الأطفال والشباب، الذي يتمنى الإرهاب إدامة نفسه من خلالهم.

ويجب علينا، باعتبارنا ممثلي دول مجتمعين في هذه المنظمة في ظل ميثاقها التأسيسي، أن نجدد التزامنا وجهودنا فنمنع الإرهاب من أن يقوض، بأي شكل من الأشكال، الحوار والتعاون، اللذين هما الطريق الوحيد الذي سيؤدي إلى حلول تحتاجها شعوبنا اليوم وفي المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس وزراء إسبانيا على بيانه الهام.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب برئيس الوزراء السيد أسنار في نيويورك وأن أشكره أيضا على ملاحظاته الهامة جدا التي تتسم بنفاذ البصيرة وعلى الأهمية التي يضفيها وجوده هنا على عمل مجلس الأمن في الكفاح ضد الإرهاب الدولي. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على حضوره بيننا اليوم.

يشكل الإرهاب خطرا واضحا ماثلا بصورة دائمة على قدرة كل شعوب العالم على العيش في سلم وأمن. وكل عضو من أعضاء مجلس الأمن يعترف بأن هذا صحيح، وقد أكده كل منهم بشكل متكرر. وما دام الإرهابيون يسمح لهم بأن ينجحوا، لن تكون هناك أرض بمأمن ولا حدود مأمونة. في الأشهر الأخيرة، طالت الهجمات الإرهابية في إندونيسيا وروسيا وكينيا وكولومبيا ضحايا أبرياء من عدد كبير من الجنسيات. وفي العام الماضي وحده، حصرت وزارة خارجية الولايات المتحدة ١٩٩ حادثا إرهابيا كبيرا في شتى أنحاء العالم.

وفي مدينة نيويورك، فإننا، في الأمم المتحدة، نعيش ونعمل كل يوم تحت ظلال ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد أنيطت بنا مسؤولية كبيرة، وقد دأب مجلس الأمن على الاستجابة. وسجله في مواجهة الإرهاب مثال على كيفية اضطلاع المجلس بواجبه في تعزيز السلم والأمن.

والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي صدر في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ما فتئ يحدث تحولا قضائيا عالمي النطاق. وقد سارعت الدول الأعضاء، وقد حفزها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، إلى الانضمام إلى اتفاقات وبروتوكولات الأمم المتحدة الـ ١٢ المتعلقة بمكافحة الإرهاب، فعززت انتشار الأحكام القانونية الضرورية لردع الأعمال الإرهابية والمحاكمة عليها عبر العالم.

الأرقام مثيرة للإعجاب. في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لم تكن سوى دولتين طرفا في الاتفاقيات الاثنتي عشرة كلها. واليوم يصل العدد إلى ٣١ دولة، من بينها ستة أعضاء بالمجلس. كما أن ٣٦ دولة أخرى تقترب من ذلك الهدف. وهذا التحول في العالم القضائي، حيث التغيير بطئ على نحو مناسب، تحول جذري. ومن الواضح أن مجلس الأمن أصاب باتخاذه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

نريد أن ننتهز هذه الفرصة لنشيد بعمل لجنة مكافحة الإرهاب، المسؤولة عن رصد تنفيذ الدول للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠٢)، وبرئيسها الحالي، السفير أرياس. إن لجنة مكافحة الإرهاب تواصل الانخراط في حوار مستمر مع الدول الأعضاء يساعدها في تحديد الفجوات في مجال القدرة على

مكافحـة الإرهـاب. وعندمـا تقـوم الحاجـة إلى مسـاعدة خارجية، فإن لجنة مكافحة الإرهـاب تسـاعد الـدول علـى العثور عليها.

إن مجلس الأمن، من خلال لجنة مكافحة الإرهاب، يعزز إقامة شبكة عالمية لمكافحة الإرهـاب. وهـذه الشـبكة تشمل العديد من المؤسسات الدوليـة والمنظمـات الإقليميـة ودون الإقليمية الـتي تسـعى إلى نشـر رسـالة المجلـس بأنـه لا تسـاهل مـع الإرهـاب في القـرن الحـادي والعشـرين. إن المجلس قام بمكافحة القـاعدة وطالبـان. وتوفـر القـرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٣٩٠ (٢٠٠٢)، و ١٤٥٢ (٢٠٠٢) و ١٤٥٥ (٢٠٠٣) توجيها قويا للجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بخصوص أفغانستان - لجنة ١٢٦٧ - التي تعمل، تحت رئاسة السفير بـالديس، سـفير شـيلي، بشـكل فعال لوقف تمويل الإرهاب. وقائمتـها الموحـدة بالكيانـات الإرهابية وفرادى الإرهابيين المرتبطين بالقاعدة وطالبان أدت إلى تجميد ما يقرب من ١٣٤ مليون دولار في أنحاء العـالم، منها ٩٨ مليون دولار تم تجميدها خـارج حـدود الولايـات المتحدة. إن قائمة لجنة القرار ١٢٦٧ تشمل حاليا ٣٥٥ فردا أو كيانا. وقد قدم ٤١ بلدا تقارير إلى فريق الرصـد الـذي ينفذ ولاية لجنة القرار ١٢٦٧، الأمر الذي يمثل خطوة هامة في تحقيق التنفيـذ المحسـن مـن قبـل الـدول لنظـام الجـزاءات المفروضة على القاعدة - طالبان.

إن قائمة الأسماء والمبالغ بالدولار تشهد كلها على جزء بسيط من القصة يدور حول تحقيق هدف مشترك هـو حرمان الإرهـابيين مـن الوسـيلة الـتي تمكنـهم مـن ارتكـاب جرائمهم. والنجاح في الحرب ضـد الإرهـاب يعتمـد علـى التعاون الدولي المتواصل والإرادة السياسية. وقد أدى مجلس الأمن دورا هاما في تعزيز هذا التعاون وفي تشجيع البلـدان والمنظمـات علـى الانضمـام إلى الكفـاح. وإني واثـق بـأن المجلس، تحت قيادة إسبانيا، كرئيس للجنة مكافحة الإرهاب، وشيلي، كرئيس للجنة القرار ١٢٦٧، سيستمر في عمله بهذا الشكل.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): المملكة المتحدة أيضا سعيدة بأن ترى رئيس الوزراء الإسباني بين ظهرانينا في مجلس الأمن، يتكلم حول هذا الموضوع الشديد الأهمية. ولا بد أن أثني علـى زميلـي الأسباني، الذي حقق في ٣٢ يوما ما عجزت عن تحقيقه في ١٨ شهرا: إقناع رئيس وزرائه بالقدوم إلى المجلس والتكلم معه عن مكافحة الإرهاب.

مرة أخـرى، أبـرز رئيـس الـوزراء لنـا أهميـة النـهج العـالمي تجـاه الإرهـاب. فـالدول فـرادي، عندمـا تتصـرف منعزلة، لا يمكنها، أيا كانت قوتها، أن تتعامل مع مشـكلة الإرهاب وحدها. وعمل لجنة مكافحة الإرهاب انصب على إنشاء تحالف عالمي على أساس عمل شامل ١٠٠ في المائة عبر منظومة الأمم المتحدة ضد الإرهاب، وقد بين مرة ثانية كيف أن الأمم المتحدة تحتل موقعا فريدا يمكنها مـن دعـم وتيسير نهج عالمي من ذلك النوع.

إننا نؤمن بأن هناك مسؤولية ملقاة على عاتق مجلس الأمن لضمـان أن كـل دولـة عضـو بـالأمم المتحـدة سـتنفذ إجراءات لمكافحة هذا التهديد الموجة ضـد السـلم والأمـن الدوليين. إن السياسة التي نتبعها هي سياسة لخصها باقتدار بالغ قرارنا ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهو قرار ما زال محتفظا بقوتـه بعد ١٩ شهرا من اعتماده. والآن، تحت إشـراف إسـبانيا، تتعامل اللجنة مع التحدي العالمي الذي يفرضـه الإرهـاب، وإنـي أثـني على السفير أرياس على قيادته الحكيمة واليقظة لغاية الآن. والمملكة المتحـدة سـتظل مواظبـة علـى التزامـها بدعم هذه اللجنة وبالمساعدة على استئصال الإرهاب.

ولكننـا بحاجـة إلى إيجـاد تركـيز للمرحلـة المقبلـة، وخطاب رئيس الوزراء أعطانا مؤشرات بالغة الأهمية بهـذا

الخصوص. يجب علينا أن نزيد من التركيز على المساعدة، وعلى إعطائها بسرعة وبشكل قاطع للدول التي تحتاجها؛ وينبغي لنا أن نحدد الاحتياجات وملاءمتها للمانحين. وثمة دور هام تؤديه المنظمات الإقليمية هنا، لأن توفير المساعدة امتحان حقيقي لنجاح نهج لجنة مكافحة الإرهاب بكامله، ومن الأهمية تغيير الواقع في الميدان لكل الدول الأعضاء التي هي بحاجة لتكثيف أنشطتها ضد الإرهاب.

إن الجزء الهام من آليتنا الآن هو فريقنا – هيئة – من الخبراء، الذين يحصلون بشكل متزايد على صورة واضحة عن التنفيذ العالمي للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). لقد حددوا الفجوات في عملية التنفيذ، وأعتقد – والرئاسة الإسبانية تدرك ذلك – بأنه بات من الضروري أن تتخذ لجنة مكافحة الإرهاب، بمشورة الخبراء، الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالدول المتأخرة في التنفيذ. وهذا يتطلب تحليلا ناقدا أكثر حدة قد تكون له جوانبه السياسية بيد أنه من المهم للجنة مكافحة الإرهاب أن تنخرط فيه الآن.

لجنة مكافحة الإرهاب المتمتعة بخبرة متزايدة وروح مهنية عالية يجب أن تعرض شواغلها على مجلس الأمن – حسبما هو مطلوب بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، عقب اجتماعنا الوزاري في كانون الثاني/يناير. والمجلس، بدوره – لا اللجنة وحدها– يجب أن يكون مستعدا للاستجابة. وعلى الرغم من أن علينا مواصلة اتصالاتنا مع الدول عبر تبادل للخطابات، فإنني أعتقد بأننا نقترب من الوقت الذي يتعين فيه علينا تنظيم زيارات منهجية لخبراء لجنة مكافحة الإرهاب إلى الدول الأعضاء التي يمكن أن تستفيد من هذه الزيارات والتي تبدي استعدادا لاستقبالهم، وحيثما يكون باستطاعة الخبراء المساعدة في توضيح مجالات الخبرة والمساعدة، في الحالات التي يكون ذلك فيها مفيدا.

وفي هذا الصدد، أعجبني جدا سماع ما قاله لنا رئيس الوزراء حول بعث الحيوية في لجنة مكافحة الإرهاب. إنني أؤيد بحماس كل نقاطه، وإن كنت أود أن أحذر من مغبة وضع قائمة بالمنظمات الإرهابية العالمية. فذلك الأمر سيتيسر عندما نحصل من الجمعية العامة على تعريف واضح متفق عليه لما يعنيه الإرهاب. ولكن قبل الاتفاق على التعريف، هناك صعوبات في وضع قائمة داخل لجنة مكافحة الإرهاب، ونصيحتي هي في التحفظ قليلا حول تلك النقطة.

في كانون الثاني/يناير ناقش المجلس أيضا المخاطر المتأصلة في عالم تتواجد فيه أسلحة الدمار الشامل والإرهاب جنبا إلى جنب. ونرحب بالنقاط التي تقدم بها لنا رئيس الوزراء أسنار ترحيبا شديدا. ونتطلع إلى اجتماع لجنة مكافحة الإرهاب في ١٥ أيار/مايو مع الوكالات الفنية والمنظمات التي تتعلق أنشطتها بمراقبة تلك المواد واستخدامها، ونأمل أن تنير هذه الاتصالات برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب المستقبلي.

أخيرا، أرحب بتركيز رئيس الوزراء على إدماج منظور مكافحة الإرهاب في جميع أنشطة وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة. وأرحب بشكل خاص بالرمز الذي مثّله وجوده هنا بيننا اليوم في الحديث عن الحاجة لدعم وزخم سياسيين مستمرين من العواصم إذا ما أريد للجنة مكافحة الإرهاب أن تحقق النجاح.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلادي بحرارة برئيس الحكومة الإسبانية، دولة رئيس الوزراء، خوسيه ماريا أسنار. فزيارته برهان على التزام بلاده بمكافحة الإرهاب، والرسالة التي جاء بها تؤكد زعامة إسبانيا في هذه المهمة – الزعامة التي تجلت الآن في تولي إسبانيا رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب. إننا جميعا نشارك السفير إنوسونسيو أرياس مهمته. وما يتمتع به من حيوية برهان على قدرة إسبانيا على المشاركة في جهود مجلس الأمن الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

واليوم، أصبح أكثر وضوحا من أي وقت مضى أن هناك حاجة ماسة إلى تعزيز جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة تلك البلوى والقضاء عليها ومنعها من تشكيل خطر على التعايش السلمي بين الأمم. وتؤكد المكسيك من جديد إدانتها لأي عمل من أعمال الإرهاب أو مظاهره، ورفضها لأي حجة ترمي إلى تبريره. ويسعد وفد بلدي أيضا أن يجد الفرصة اليوم للاحتفال بأواصر الصداقة العميقة بين شعوبنا وحكوماتنا، فضلا عن الروابط الوثيقة التي وحَّدتنا طوال التاريخ.

إن التعاون الممتاز الذي اتسمت به علاقاتنا يمتد أيضا إلى حملة مكافحة الإرهاب. هناك ظروف خاصة ألزمتنا جميعا باتباع هذا الطريق. وفي الآونة الأخيرة عززت المكسيك وإسبانيا تعاونهما في هذا المجال. وتتوفر لدينا العزيمة السياسية اللازمة للعمل بفعالية. ونشترك في المقاصد والأهداف. ويجري الاتصال بيننا بسلاسة. ونتبادل المعلومات يوميا وهناك ثقة واحترام تامان فيما بيننا.

وتشكل المعاهدات المعقودة بين المكسيك وإسبانيا بشأن تسليم المتهمين وتبادل المساعدة القانونية أسس تفاهمنا، ولكننا ندرك كبر حجم التحدي. ونعلم بالموارد المتاحة للإرهابيين ولذلك أصبحت آلياتنا المؤسسية والقانونية في تطور دائم. والتعاون الثنائي بين المكسيك وإسبانيا يجري في هذا المجال في ترادف مع الجهود الجماعية التي يضطلع بها المجتمع الدولي. وتستند هذه العملية على سلسلة من أدوات الأمم المتحدة واتفاقاتها ومعاهداتها. وتتمثل إحدى هذه الأدوات، وربما تكون أكثرها فائدة وأهمية، في لجنة مكافحة الإرهاب، التي تترأسها إسبانيا حاليا، امتثالا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتؤكد المكسيك من جديد أولوية دور الأمم المتحدة بوصفها محفلا أنشأه المجتمع الدولي للقيام بعمله في التصدي للتحديات العالمية. وبلدي مقتنع بأن زيادة فعاليتنا في مكافحة الإرهاب تعتمد على إعراب الدول عن عزيمتها في سياق الاتفاقات والأنشطة والجهود المتعددة الأطراف المضطلع بها في إطار القانون الدولي، وليس على الأعمال التي تقوم على استعمال القوة على نحو انفرادي.

ومكافحة الإرهاب أيضا هي في الأساس معركة من أجل الحرية وصون القيم المتمثلة في التعايش الإنساني. وأسوأ الآثار المحتملة للإرهاب تدمير النظام القانوني ونظام الحريات الديمقراطية. ولهذا دعمت المكسيك، في إطار الجمعية العامة و، مؤخرا، في لجنة حقوق الإنسان، القرارات التي تشدد على ضرورة حماية حقوق الإنسان في الكفاح ضد الإرهاب. ونوهت أيضا بدور لجنة مكافحة الإرهاب في ذلك الأمر الهام. وبالمثل، أود التذكير بأن المجلس اعتمد، في الاجتماع الوزاري المعقود في ٢٠ كانون الثاني/يناير بشأن الإرهاب، القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، الذي طلب فيه من الدول المراعاة التامة لحقوق الإنسان في كل التدابير التي تتخذها لمكافحة الإرهاب. وستواصل المكسيك تعاونها في هذا المجهود العالمي، مقتنعة بأنه ينبغي، في مكافحة الإرهاب، النظر إلى القانون الدولي ليس باعتباره عائقا، ولكن باعتباره يدا قيِّمة.

إن إسبانيا حليف حيوي لهذا المجلس في مكافحة الإرهاب. وتدرك المكسيك تماما قيم إسبانيا وشعبها، فضلا عن التزام رئيس الوزراء خوسيه ماريا أسنار بمكافحة الإرهاب. وتعلم المكسيك أن الشعب الإسباني عانى كثيرا على أيدي الإرهاب. فالإرهاب لا يعرف قيما، ولا يحترم الحياة أو يؤمن بالحوار. إن الإرهاب لا يحترم أحدا. ومن مسؤوليتنا أن نكافحه معا.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا ترحيبا حارا بوجود دولة السيد خوسيه ماريا أسنار، رئيس وزراء البلد الصديق لبلدي، في مجلس الأمن.

ونحن سعداء كل السعادة بأن أعرب السيد أسنار عن آرائه بشأن موضوع بالغ الأهمية ليس لإسبانيا فحسب، ولكن للمجتمع الدولي برمته.

وإسبانيا، التي ظلت وقتا طويلا تعاني بشدة من أعمال الإرهاب في داخلها، يمكنها حقا – وأضيف قائلا للأسف – أن تتشاطر معنا على نحو مفيد تجربتها، التي اكتسبتها بثمن غال في مكافحة بلوى الإرهاب. وتولِّيها مؤخرا رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب يجعلها أكثر قيمة للجنة.

أشار رئيس الوزراء أسنار إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تتردد في توحيد جهودها، وخاصة منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لتعزيز التدابير المحددة في جميع المجالات بغية مكافحة الإرهاب بصورة أكثر فعالية. ولن أذكر سوى بضع أمثلة بليغة هنا: الإسراع بإنشاء مجال قانوني أوروبي وقوة شرطة أوروبية؛ ووضع تعريف مشترك للعمل الإرهابي؛ وسنّ أمر قبض أوروبي ليحل محل نظام تسليم المتهمين السابق؛ وتعزيز الشرطة الأوروبية؛ وتعزيز التدابير المتخذة لمكافحة تمويل الإرهاب. وإسبانيا وفرنسا، اللتان تعاونتا تعاونا وثيقا في حملة مكافحة الإرهاب، عملتا معا على الترويج لاعتماد هذه التدابير.

أنتقل الآن إلى إجراءات مجلسنا وإجراءات الأمم المتحدة. وأود أن أتطرق بإيجاز لبضع نقاط.

الأولى هي أن بلوى الإرهاب، وقد أصبحت عالمية ومتعددة الجوانب، تجعل من الضروري أن يعبئ المجتمع الدولي نفسه وأن يتعاون على نحو فعال وبلا كلل. وينبغي لهذه التعبئة أن تكون متيقظة وعاملة دائما. وفوق القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وبالإضافة إليه، يتعين على مجلس الأمن الاضطلاع بدور أساسي في هذا الصدد، كما أُشير في القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، المعتمد في ٢٠ كانون الثاني/يناير في الاجتماع الوزاري الذي عقده هذا المجلس بشأن هذا الموضوع.

ونقطتي الثانية هي أن هذه التعبئة الأساسية لا يمكن أن تكون فعالة حقا إلا بقدر ما يتسنى لكل البلدان التي تتطلب مساعدة تقنية الحصول عليها بغية تمكينها من تعزيز آلياتها الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب. ومن هذا المنظور اقترحت فرنسا عن طريق وزير خارجيتها في هذه القاعة بالتحديد إنشاء صندوق تابع للأمم المتحدة للتعاون والمساعدة يرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات المالية الدولية.

ونقطتي الثالثة هي أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على نحو أفضل الصلة بين الإرهاب والتهديدات العالمية الأخرى، بما في ذلك انتشار أسلحة التدمير الشامل. وفي هذا السياق، أعلن بلدي في ٢٠ كانون الثاني/يناير عزمه على تقديم مقترحات محددة، بما في ذلك مقترحات بشأن وضع اتفاقية دولية لتعزيز مراقبة استعمال ونقل المصادر الإشعاعية.

إن مجلس الأمن بطبيعة الحال يشعر بالقلق في المقام الأول إزاء هذه الروابط الخطيرة التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وقد بدأ بالتأكيد يتصدى لها، لكن الجهود في هذا الصدد تحتاج إلى أن تتعزز. وبالرغم من مركزية دور المجلس في هذا المجال فإنه لا يمكن أن يكون حصريا في طابعه. ولا بد أن تكون المؤسسات والوكالات الدولية التي لديها خبرة في هذا الميدان أيضا مشاركة بنشاط.

وبالإضافة إلى ذلك، تعلِّق فرنسا أيضا أهمية كبيرة على كفالة التصديق السريع من جميع الدول، حسبما يستدعيه قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، على الصكوك الدولية الـ ١٢ الموجودة المقصود بها مكافحة مختلف أنواع الأعمال الإرهابية – لا سيما الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩.

وفي الختام، أود أن أكرر مقترحنا الأخير بأن يلتمس من لجنة مكافحة الإرهاب أن تقدم إلى مجلس الأمن إحاطة إعلامية عن الصعوبات أو المشاكل التي تواجهها الدول في أغلب الأحيان لدى تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، كما تنعكس في التقارير الوطنية التي قدمت إلى لجنة مكافحة الإرهاب. ونعتقد أن من المهم للمجلس أن يكون قادرا على مناقشة تلك الجوانب وآثارها المحتملة بالتفصيل.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشارك الوفود الأخرى في الترحيب بوجود رئيس وزراء إسبانيا أسنار في هذه الجلسة. كما أود أن أعرب عن مدى تقديرنا لبيانه الهام الذي استمعنا إليه بانتباه شديد.

إن مكافحة الإرهاب ما زالت إحدى الأولويات العليا في جدول أعمال السياسة الخارجية لألمانيا. وأود هنا أن أشير بإيجاز إلى ثلاثة اعتبارات أساسية توجه سياسة ألمانيا لمكافحة الإرهاب.

أولا، إن الإرهاب الدولي تهديد استراتيجي للسلام وللنظام الدولي. ومن الضروري مكافحة وإضعاف الهياكل الإرهابية الموجودة بعزم. فكل المجموعة الكاملة للتدابير الدبلوماسية والاستخبارية وتدابير الشرطة والتدابير القضائية – وفي نهاية المطاف – التدابير العسكرية يجب أن تطبق بصورة جدية. لكن من المهم بنفس القدر منع الأشخاص من أن يصبحوا إرهابيين – بكسب المعركة من أجل قلوبهم وعقولهم. وبالتالي، نحتاج إلى إجراء حوار بين الحضارات، ونحتاج إلى التسامح إزاء مختلف الحضارات وإلى احترامها، ونحتاج إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكي نوفر للأشخاص حياة كريمة. إن منع وقوع الأزمات وتسوية الصراعات يتصفان بقدر مماثل من الأهمية في جدول الأعمال، إذا أردنا مكافحة الإرهاب بصورة ناجعة.

وفي ذلك السياق، أود أن أسلِّط الضوء على خارطة الطريق لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط التي نشرت مؤخرا، وتفتح تلك المبادرة لتحقيق السلام الشامل – التي ترعاها الأمم المتحدة، والولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي – آفاقا جديدة للتغلب على الصراع الذي ظل لفترة طويلة أرضا خصبة للإرهاب. ويحدونا الأمل في أن السير على الطريق نحو السلام بمثابرة وإخلاص. وسنقدم دعمنا الكامل للتنفيذ الناجح لخارطة الطريق.

ثانيا، يقتضي الإرهاب الدولي تعاونا دوليا لمكافحته. ويجب الحفاظ على التحالف الدولي الجدير بالإعجاب لمكافحة الإرهاب الذي تشكل بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتحقيق استقراره. ولا بد من المزيد من تعميق التعاون، كما لا بد من زيادة المساعدة للدول التي تطلبها، والأمم المتحدة ولجنتها لمكافحة الإرهاب هما اللتان توفران لنا إطارا دوليا مناسبا لذلك.

ثالثا، يجب أن يتصف كفاحنا بالطابع الشرعي في إطار القانون الدولي. ويجب أن يحترم القانون الوطني والدولي، وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لحقوق الإنسان على وجه الخصوص ألا تعلّق بذريعة مكافحة الإرهاب. ففي نهاية الأمر، لا يتعلق هذا الكفاح بالدفاع عن أمتنا فحسب، وإنما يتعلق أيضا بقيمنا الأساسية: وهي الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن تعزيز حكم القانون والهياكل الإدارية الكفؤة في جميع أنحاء العالم أحد الأهداف الرئيسية للجنة مكافحة الإرهاب. وقد انتقلت رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب مؤخرا بصورة سلسة من القيادة المقتدرة للسفير غرينستوك إلى قيادة السفير أرياس. ونعرب له عن أطيب التمنيات ونتمنى له الكثير من النجاح. ويؤكد وجود رئيس الوزراء أسنار هنا التزام إسبانيا الصارم باضطلاع لجنة مكافحة الإرهاب بدور

قوي وفعال باستمرار. ونؤكد له أن وفد ألمانيا سيستمر في تقديم الدعم الكامل لعمل اللجنة.

السيد بوبكر ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مجددا عن تهاني وفدي لكم على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو ٢٠٠٣. وأؤكد لكم تعاوننا التام. كذلك نود أن نشكر سلفكم السيد أدولفو أغيلار سينسر، وفريقه بأسره على العمل المتميز الذي قاموا به خلال رئاسة المكسيك للمجلس. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أرحب بدولة السيد خوزيه ماريا أسنار، رئيس وزراء إسبانيا، وأن أعرب له عن امتناننا للمعلومات القيِّمة التي قدمها لنا من فوره.

يفيد البيان الهام لرئيس الوزراء في زيادة إطلاعنا على مختلف مظاهر الإرهاب وعلى التدابير التي يتعين اتخاذها للقضاء عليه. وتستحق المقترحات التي تقدم بها في ذلك الصدد اهتمامنا.

إن الطابع الجديد لهذه الآفة، فضلا عن الوسائل المطلوبة، يستدعيان اتخاذ المزيد من التدابير، التي تشكلت من خلال اتخاذ عدد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتتماشى المبادرات التي يقوم بها فاعلون آخرون، بما في ذلك المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، مع ذلك النهج.

وأود أن أعرب مجددا عن تقديرنا للجنة مكافحة الإرهاب للنتائج القيِّمة للغاية التي حققتها بالفعل. إننا نشجعها على أن تواصل العمل في نفس الاتجاه. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب مجددا عن تهانينا لإسبانيا، التي تولت رئاسة اللجنة في ٤ نيسان/أبريل، وأن نؤكد دعمنا الكامل لها.

لا يزال وفدي يعتقد أن مكافحة الإرهاب مسعى طويل الأمد، ويقتضي نطاقها وتعقيدها تعاون جميع أعضاء المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد يدعو وفدي – الذي يعلِّق أهمية خاصة على مسألة المساعدة – المانحين مرة أخرى لكي ينسقوا جهودهم بصورة أفضل مع لجنة مكافحة الإرهاب.

ونحن على قناعة بأن الآراء التي أعرِب عنها هنا بعد ظهر هذا اليوم ستساعدنا على مزيد من الانخراط في تفكير جماعي عن كيفية مكافحة الإرهاب. وأود أن أختتم كلمتي بالقول إن بلدي، الذي أعلن عن سياسته لمكافحة الإرهاب في العديد من المناسبات، سيواصل تقديم إسهامه المتواضع في جهود المجتمع الدولي لمكافحة هذه الآفة والقضاء عليها في نهاية المطاف.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): مثل زملائي الآخرين، أود بدوري أن أرحب برئيس وزراء إسبانيا أسنار في قاعة المجلس. كما أود أن أشكره على بيانه الهام. ونحن على ثقة بأن إسبانيا، بوصفها رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، ستعمل مع السفير أرياس على تعزيز تنفيذ ولاية اللجنة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وستكفل مواصلة العمل الذي أنجز فعلا بالبناء على التقاليد التي أرستها المملكة المتحدة خلال رئاسة السفير غرينستوك للجنة.

وقد أثبت مرور الزمن الصلاحية الاستراتيجية لبناء نظام دولي لمكافحة الإرهاب، خصوصا تحت إشراف الأمم المتحدة. والتضامن العالمي في مكافحة الإرهاب آخذ في التعاظم وتحالف الدول الملتزمة به آخذ في الاتساع. ويستخدم المجتمع العالمي أساليب جديدة للتصدي لخطر الإرهاب الحالي.

ولقد اضطلع مجلس الأمن بالدور الرئيسي في حماية السلم والأمن الدوليين من الإرهاب. فأُنشئت لجنة مكافحة الإرهاب عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية، وهي تظل العنصر الرئيسي في البناء العالمي المناهض

للإرهاب. والسياسة العامة القوية والزخم القانوني اللذان تمخضا عن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وكذلك البيانات الوزارية وقرارات المجلس بشأن مكافحة الإرهاب، كلها تسفر عن نتائج ملموسة. ومعظم البلدان تعزز تشريعاتها لمكافحة الإرهاب بشكل نشط. وهناك أكثر من ٢٥٠ حالة انضمام إلى اتفاقيات مكافحة الإرهاب العالمية منذ اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). والتعاون الثنائي آخذ في التنامي. وأصبح من الصعب بشكل متزايد على الإرهابيين أن يجدوا ملاذا آمنا يختبئوا فيه من العدالة.

وتعبئة الجهود الإقليمية عنصر جديد هام في النظام العالمي لمكافحة الإرهاب. ومما يشجعنا أن نلاحظ ليس قوة الهياكل القائمة على هذا الصعيد فحسب، بل إنشاء هياكل جديدة أيضا. وكان هناك بحق استحسان كبير للاجتماع الخاص الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب في ٦ آذار/مارس، وشارك فيه ممثلو منظمات إقليمية ودون إقليمية وممثلو رابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون. ونرحب بفكرة عقد اجتماع آخر كهذا في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، برعاية منظمة الدول الأمريكية. ويجب أن يصبح مثل هذا التفاعل مع المنظمات الإقليمية منتظما وجوهريا بقدر الإمكان حتى تعول لجنة مكافحة الإرهاب بشكل متزايد على المشاركة العملية المتنامية للمنظمات الإقليمية في تنفيذ مهام محددة في مكافحة الإرهاب. وهناك دور ذو أهمية مماثلة في مكافحة الإرهاب يؤديه عدد من هيئات الأمم المتحدة تحت القيادة العامة لمجلس الأمن.

إن الإرهاب خطر مهلك. ولا يمكن التصدي له إلا من خلال إيجاد السبل للقضاء على مظاهر أخرى مدمرة في زمننا هذا – وهي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار بالمخدرات، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وويلات اجتماعية واقتصادية أخرى. ومثل هذا النهج الشامل والمنتظم، القائم على مبدأي الطابع العالمي وتعددية الأطراف، سيعززه قرار الجمعية العامة ١٤٥/٥٧ – الذي اتُخذ نتيجة لمبادرة روسية من أجل التصدي للتهديدات والتحديات العالمية.

وفيما يتعلق بالأساس القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب، يجب أن نعرب عن خيبة أملنا إزاء الركود في العمل بشأن مشروع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب ومشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب النووي. وينبع انعدام التقدم في هاتين القضيتين من أسباب سياسية، وليست قانونية، وهو لا يفيد إلا الإرهابيين. وإننا نناشد جميع الدول أن تُظهر الإرادة والحكمة للتوصل إلى اتفاق بشأن مشروعي الاتفاقيتين هذين بأسرع ما يمكن. وروسيا من جانبها ستواصل بذل قصارى جهدها لحفظ وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، يشرفني أن أرحب ترحيبا حارا بدولة السيد خوسيه ماريا أسنار، رئيس وزراء إسبانيا الصديقة، واسمحوا لي أن أؤكد على أن حضوره بيننا يمثل الوجه الناصع لالتزام إسبانيا بمركزية دور مجلس الأمن في كل ما يواجه عالم اليوم من تهديدات للأمن والسلام. ونعبر عن ثقتنا بأن يستمر هذا الدور الإسباني المتميز أثناء عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن وإزاء كافة القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي.

سيدي الرئيس، نشكركم على عقد هذه الجلسة المميزة بمشاركة السيد رئيس الوزراء أسنار، لأن مجرد وجوده بيننا يعبر خير تعبير عن الأهمية التي تعلقها إسبانيا على مكافحة الإرهاب.

لقد تحدث السيد أسنار عن رؤية بلده الصديق لعمل لجنة مكافحة الإرهاب خلال الفترة القادمة برئاسة إسبانيا.

وفي الوقت الذي نود التأكيد فيه على إدانتنا للإرهاب بجميع أشكاله وصوره، بما في ذلك إرهاب الدولة، فإننا نعيد التأكيد على دعمنا لإسبانيا في قيادتها للجنة مكافحة الإرهاب واستعدادنا لبذل كل جهد ممكن بهدف ضمان نجاح إسبانيا أثناء رئاستها لهذا الجانب الهام من جوانب عمل المجلس، خاصة وأننا على ثقة بأن السفير آرياس يقود أعمال هذه اللجنة بكل حكمة وحنكة ودبلوماسية رفيعة.

ونود أن نشير إلى أننا بحاجة ماسة إلى دعم هذه اللجنة والمجلس لشعبنا في إنهاء الاحتلال لأرضه لأن الاحتلال وممارسته هما أبشع أنواع الإرهاب. وإننا على ثقة كاملة بأن وحدة عمل المجلس في مكافحة الإرهاب الحقيقي هي الضمان لنا جميعا للتخلص من الإرهاب الدولي بجميع أشكاله وشروره. وسورية على استعداد لمواصلة التعاون مع رئاستكم لمكافحة الإرهاب، تنفيذا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، كما سبق أن تعاونت مع السفير غرينستوك، وكانت من أوائل من قدموا تقريرهم إلى لجنة مكافحة الإرهاب. وكلنا أمل أن نتمكن من التحرك معا، سواء في المجلس أو في الجمعية العامة باتجاه الوصول إلى تفاهم دولي حول تعريف محدد للإرهاب وإيجاد معايير تحدد ماهية الإرهاب، بالإضافة إلى ضرورة دراسة أسبابه وجذوره ومعالجتها في إطار التعاون الدولي وفي إطار مؤتمر دولي يعرّف الإرهاب، لا أن نُترك يجتهد كل منا بتحديد مفهوم للإرهاب كما يشاء.

لقد لفت انتباهنا السيد أسنار إلى موضوع خطير، موضوع العلاقة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وهو على حق. وهنا أود أن أؤكد على أن سورية تشارك السيد رئيس وزراء إسبانيا هذا القلق. ومن هذا المنطلق، تقدمت سورية إلى مجلس الأمن بمشروع قرار يقترح إعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وضمنّاه فقرة خاصة تشير إلى منع أية شبكات إرهابية من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وكلنا أمل بدعم هذا المشروع.

وفي هذا الإطار، نشكر السيد رئيس وزراء إسبانيا على تذكيره لنا بالسلام في منطقة الشرق الأوسط، ونؤكد أن السلام الذي يجب أن يتحقق في المنطقة هو السلام الشامل والعادل، وفقا لأسس ومرجعية مدريد، بلده الصديق، بالإضافة إلى الأسس المبنية على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. هذه هي الأسس التي تضمن تحقيق السلام العادل والشامل إذا ما نُفذت بإرادة سياسية حقيقية، بالإضافة إلى المبادرة العربية التي أُطلقت في مؤتمر قمة بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لكم، سيدي، عن تهنئة وفدي الحارة لكم ولوفد باكستان على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو. وأشكر أيضا السفير أدولفو أغيلار – سنسر، ممثل المكسيك، على رئاسته النشطة للمجلس خلال الشهر الماضي.

لقد استمعت باهتمام كبير إلى البيان الذي أدلى به دولة السيد خوسيه ماريا أسنار، رئيس وزراء إسبانيا. إن مشاركته في أعمال المجلس اليوم من دواعي الشرف والاعتزاز لنا. وحضور رئيس حكومة إسبانيا جلستنا هذه هنا في نيويورك لدليل قوي على ريادة إسبانيا والدور المركزي الذي تضطلع به، لا على الصعيد الأوروبي فحسب، بل وعلى الصعيد العالمي في إطار جهودنا لمكافحة الإرهاب.

إن الأولويات والمبادئ التوجيهية والفلسفة التي تعتنقها إسبانيا فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب تتوافق تماما مع رأي بلغاريا بشأن هذه المشكلة، التي لا نغالي في التأكيد على

خطورتها. وترحب بلغاريا بتولي إسبانيا رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب، من خلال السفير إينوثنثيو آرياس، وهو زميل محنك وموهوب بشكل خاص. وما من شك في أن رئاسة إسبانيا لهذه اللجنة ستسهم في تسريع العملية التشريعية في البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، وتهيئ إطاراً قانونياً متسقاً ومترابطاً يشتمل على أوسع مشاركة ممكنة للدول في اتفاقيات الأمم المتحدة الإثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب. وتعاون اللجنة مع المنظمات الإقليمية ضروري لكفالة مكافحة الإرهاب بصورة ناجعة. والجلسة التي عقدها المجلس في ٦ آذار/مارس مع ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية برهان على ما لدى تلك المنظمات من إمكانيات هائلة.

وبلغاريا، من جهتها، ستحرص خلال رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مستقبلا على إيلاء الأولوية لمكافحة الإرهاب في إطار أنشطة تلك المنظمة الأوروبية الهامة.

وترى بلادي أن منع المجموعات الإرهابية على كل الصعد من الحصول على أسلحة الدمار الشامل يمثل أولوية مطلقة، وهدفاً فورياً فائق الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي هذا السياق، فإن الاجتماع الذي ستعقده لجنة مكافحة الإرهاب مع ممثلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمات أخرى في ١٥ أيار/مايو، ينبغي أن يكون فرصة لتحديد سبل للتعاون بين اللجنة وتلك المنظمات.

إن الهدف الرئيسي للإرهابيين هو تقويض أسس الحضارة الحديثة التي ترتكز بلا شك على الشرعية الدولية. ولدى مكافحتنا للإرهاب، علينا أن نحترم أحكام القانون الدولي. فإن لم نفعل ذلك، سيكون الانتصار في المعركة من نصيب الإرهابيين. ونحن لن نخسر معركة فحسب، وإنما سنخسر الحرب ضد الإرهاب إذا سمحنا للإرهاب بمهاجمة حضارة العالم ودياناته. فالإرهاب لا ينتمي إلى أي حضارة أو دين أو جنسية أو مجموعة سياسية أو عرقية. وليس هناك إرهاب طيب وإرهاب قبيح. إنه آفة رهيبة يتعين مكافحتها بلا هوادة.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): نرحب برئيس وزراء إسبانيا، دولة السيد خوسيه ماريا أسنار، في مجلس الأمن، ونشكره على بيانه النيِّر.

إن الإرهاب تهديد للبشرية بأسرها، لا بد لنا من مكافحته بضراوة أينما كان، وحيثما كان، وأياً كانت دوافعه. وتضطلع لجنة مكافحة الإرهاب منذ إنشائها بدور هام في مساعدة البلدان على تنفيذ القرار ١٣٧٣(٢٠٠١)، وبخاصة في مجال تعزيز تشريعات مكافحة الإرهاب وبناء المؤسسات والنهوض بالتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

وقبل لحظات، قدم رئيس وزراء إسبانيا بعض المقترحات المحددة. ونحن مستعدون للنظر في تلك المقترحات. ونثق في أن لجنة مكافحة الإرهاب ستواصل إحراز تقدم في عملها تحت الرئاسة الإسبانية. والوفد الصيني سيقدم للجنة مكافحة الإرهاب تعاونه الكامل والفعال.

وفي السنوات الأخيرة، شددت غالبية البلدان على المسائل الهامة التالية فيما يتعلق بممارسات مكافحة الإرهاب: تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، والقضاء على مصادر الإرهاب، والسعي بفعالية إلى إيجاد حلول لبؤر التوتر الإقليمية، وتعزيز وتعميق الحوار بين الحضارات والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتعزيز الإجماع الدولي بشأن تلك القضايا واعتماد تدابير فعالة وعملية في هذا المضمار بشكل تدريجي، هو مفتاح زيادة تعزيز الحملة الدولية ضد الإرهاب وتحقيق مزيد من النجاحات. وعلى الأمم المتحدة أن تواجه ذلك التحدي من خلال الاضطلاع بدور محوري في الكفاح الدولي ضد الإرهاب.

السيد بلينغا – إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب في حضور دولة السيد خوسيه ماريا أسنار، رئيس وزراء إسبانيا، الذي أرحب باسم وفد الكاميرون بحضوره معنا هنا اليوم. كما أود أن أشكره على بيانه الممتاز، ودقة وعمق ملاحظاته، وعلى أهمية تحليله ومقترحاته.

إن حضور رئيس وزراء إسبانيا لهذه الجلسة يدلل بلا شك على رفضه الاستسلام للإرهاب آفة هذا القرن. كما أن حضوره هنا يعزز الزخم السياسي الذي أعطاه وزراء خارجيتنا في ٢٠ كانون الثاني/يناير لهياكل التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب. ويؤكد حضوره أيضا على الدور المركزي والمهم الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب. كما أن حضوره يساعد على تعزيز جهود اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والتي يترأسها ممثل إسبانيا الدائم، زميلي السفير إنوثينثيو آرياس، بكل كفاءة منذ شهر نيسان/أبريل.

ولدى إسبانيا التي تعرضت خلال عدد من السنوات لموجات من الهجمات الإرهابية خبرة كبيرة في مكافحة الإرهاب.

ولم تستسلم حكومة رئيس الوزراء للإرهاب الذي وصفه بأنه ''حملة وحشية ومروعة وهمجية''. ولقد اتخذ موقفا راسخا واعتمد التدابير الضرورية. وأكسبه إصراره إعجاب الجميع وكان مثالا يُحتذى به.

إن آفة الإرهاب، هذا الشر المهلك – مثلما ذكر بلباقة قبل دقائق قليلة – لا تنجو منها أي حضارة أو أي بلد، لأنها تهاجم المجتمع بأسره من دون تمييز. وفي الصباح الذي تلا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبمناسبة الاحتفال بافتتاح الدورة القضائية، دعا جلالة الملك خوان كارلوس الأول إلى اتخاذ:

''إجراءات متضافرة من قبل جميع البلدان لمكافحة الإرهاب وإيجاد أنماط جديدة من التعاون القانوني فيما بين الدول الديمقراطية''.

وينبع هذا من وعي إسبانيا الكبير بالخطر الذي يشكله الإرهاب وبمدى الدمار الذي يتسبب فيه.

ولا يمكن ضمان أمننا المشترك إلا إذا التزمنا جميعا بكفاح لا يعرف الكلل والهوان بغية إيجاد مقترفي الأعمال الإرهابية وشركائهم. وتدعو الصلات القائمة مع الجريمة عبر الوطنية إلى اليقظة وإلى رد عالمي.

ولقد قلنا دوما إن مكافحة الإرهاب يجب أن يكون لها نهج متعدد الجوانب. ومن هذا المنطلق، وقبل أشهر قليلة، اقترح رئيس الكاميرون، بول بيا، أثناء خطابه أمام مجموعة من الدبلوماسيين في ياوندي نهجا من ثلاثة أجزاء لمهاجمة الإرهاب: استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب في كل بلد من البلدان؛ وتعاون دولي متعاظم من خلال تبادل المعلومات والخبرات والعمل المشترك؛ واستئصال الشر. وبالفعل، يتضح جليا أن القمع فحسب يمكن أن ينجح ضد المتطرفين الذين لا يعرفون أي منطق أو أخلاق. ويجب ألا ننسى أن الفقر والظلم والصراعات تُربة خصبة في معظم الأحوال لبذور الإرهاب. ويسرنا أن نرى ذلك الشاغل ذاته يتشاطره رئيس الوزراء في إسبانيا.

وعلى الجبهة القانونية، إن القوانين الدولية الصارمة ضرورية لمكافحة هذه الآفة، التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان ولمعايير القانون الإنساني. ويجب أن نستكمل المعايير الحالية باعتماد الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب في أقرب وقت ممكن، وأيضا الاتفاقية المعنية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وفيما يتعلق بتعزيز القدرات الوطنية، توفر التفاوتات التقنية فيما بين الدول ثغرات تغتنمها الجماعات الإرهابية لمزاولة أنشطتها. ويتطلب التصدي لهذه التفاوتات بالضرورة تضامنا دوليا لا يكل، يرتكز أساسا على برنامج طموح للمساعدة يمكن للدول التي تحتاج إلى مساعدة الاستفادة منه بسهولة.

ويشكل النداء الذي أطلقه رئيس الوزراء في إسبانيا بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لإقامة حيز أمني أوروبي لمكافحة الإرهاب جزءا من هذا النهج الدينامي. ويجب الامتثال لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٩٩. ففي تلك الاتفاقية، وافقت أفريقيا على تنظيم نفسها لمنع الإرهاب ومكافحته. ويتطلب تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة ذات الصلة تعاونا دوليا متعدد الجوانب.

ويجب أن تصبح مكافحة الإرهاب جهدا طويل الأمد. فباتحادنا وتصميمنا يمكننا استئصال هذه الآفة العالمية.

وفي ختام بياني، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقدير وفدي لرئيس الوزراء في إسبانيا على زيارته وعلى مقترحاته. ومن المؤكد أن لجنة مكافحة الإرهاب ستستفيد من تلك المقترحات.

السيد بالديس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على الفرصة التي أتحتموها لنا هنا في المجلس بعد ظهر اليوم لنجتمع مع رئيس حكومة إسبانيا، السيد خوسيه ماريا أسنار. فهو يشرفنا بحضوره. ونحن نرحب بالمقترحات والاقتراحات التي قدمها السيد أسنار في هذه الجلسة حول طابع الإرهاب الدولي والجهود المطلوبة لمكافحته.

ومما لا شك فيه أن الكفاح المضني الذي يستحق الإعجاب والذي اضطلعت به إسبانيا حكومة وشعبا ضد الإرهاب داخل حدودها يعطيها أكبر قدر من الشرعية لأن توفر لنا قيادة لا يرقى إليها شك في هذا المضمار. وكان رئيس الوزراء أسنار على حق حينما طلب منا اليوم أن نتذكر المعنى الأكثر عمقا لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لأنه لم يكن ممكنا أن نرى بشكل أكثر شفافية أو وحشية الطابع العالمي والشامل لهذا التهديد الذي ليس له هدف مباشر ولكنه يعبر الحدود ومن خلالها، ويحمل رسالته البغيضة ضد جميع الحضارات ويهاجم الطبيعة البشرية ذاتها.

ونحن نرحب أيضا بأن رئيس الوزراء أسنار لديه اقتراحات عملية لهذه المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب. ومثلما ذُكر في وقت سابق من اليوم، فالعمل المتسق الذي تؤديه لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، التي يترأسها صديقي العزيز السفير إنوسينسيو أرياس، والذي تؤديه اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) يشكل أساس نجاح جهودنا داخل الأمم المتحدة. وبينما لهاتين اللجنتين طابع قانوني واختصاصات مختلفة، يجب زيادة ترابطهما والتنسيق بينهما. وخلال الشهر الماضي عززنا بقدر أكبر مستوى التعاون والتنسيق مع السفير أرياس، وتجنبنا الازدواجية في أنشطة هاتين اللجنتين، بغية كفالة الاتساق بين جهودهما المشتركة، مما يعطينا الفرصة للعمل، على أساس منتظم، لضمان فعالية الأمم المتحدة وتعزيز إمكانياتها ودور مجلس الأمن في هذا المجال.

ينبغي على هاتين اللجنتين أن تشركا عضوية الأمم المتحدة بأكملها في الجهود الرامية إلى حجب مبالغ مالية تستخدم في تنفيذ الأنشطة الإرهابية أو التشجيع عليها، وإلى منع السماح للإرهابيين والذين يحمونهم من التنقل غير المقيد، ومنع تداول الأسلحة لاستخدامها من قبل الإرهابيين. ويجب ألاّ ندخر جهدا لتقديم التهانئ إلى الدول التي تطور تشريعاتها المحلية عن طريق إدماج قوانين جديدة بموجب قرارات مجلس الأمن ويجب تقديم التعاون التقني لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات في تنفيذ هذا الجهد.

ويبرهن عمل اللجنتين، والمشاركة الفعالة فيهما من قبل جميع أعضاء مجلس الأمن وتعاون جميع أعضاء المجتمع الدولي، على الدور الذي لا يعوض والذي لا غنى عنه الذي تؤديه الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. إن سلطة المنظمة ومرجعيتها ومشروعيتها، وفوق كل ذلك، الطريقة التي يمكن من خلالها أن تعبر عن رغبة إرادة أعضائها في التعاون، هي أفضل ضمانة للمكافحة الفعالة لتلك الآفة التي تواجه البشرية.

إننا نعرف، أن مصير بلداننا، في عالم يتسم بالعولمة، هو مصير الشعوب كافة. وبالتالي، فإن الأمر لا يقتصر على جهود حكوماتنا في مكافحة الإرهاب، بل يجب أن يشرك مجتمعاتنا المدنية. ويجب أن يطور في إطار من الشرعية واحترام حقيقي لحقوق الإنسان والقانون الدولي. ولهذا، فاننا نتقدم بالشكر لرئيس الوزراء أسنار على حضوره وعلى بيانه اليوم؛ فهما يوفران الفرصة لشيلي لتؤكد من جديد عزمها على المساهمة في جهود المجتمع الدولي في كفاح يجب أن يكون، كما قال، كفاحا لا يني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببضع ملاحظات بصفتي ممثلا لباكستان.

تود باكستان أن تشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن الترحيب بدولة رئيس وزراء إسبانيا في مجلس الأمن وفي شكره على خطابه الهام أمام المجلس. ونهنئ إسبانيا على توليها رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب.

قبل أكثر من ٢٠ عاما كانت باكستان، شأنها شأن إسبانيا، من ضحايا الإرهاب الرئيسيين. إننا ندين الإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة. ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ما فتئت باكستان تقف في طليعة الدول المنخرطة في الحملة على الإرهاب، ودفعنا تضحيات عديدة في ذلك الكفاح. ونعتقد بأن مجلس الأمن له دور أساسي في حملة مكافحة الإرهاب، ونؤيد تعزيز هذا الدور.

لقد استمعنا إلى توصيات رئيس الوزراء، التي تستحق جميعها دراسة متأنية. ونؤمن، مع ذلك، بأن الدور الأساسي للجنة مكافحة الإرهاب يجب أن يكون مساعدة الدول على مكافحة الإرهاب بشكل فعال.

ونعتقد بأن هناك اعتبارات أربعة أخرى يتعين أخذها بالحسبان في حملتنا لمكافحة الإرهاب. أولا، الحاجة إلى التعامل مع الأسباب الجذرية وراء الإرهاب للحيلولة دون ظهور الإرهابيين. ونعتقد بأن العدالة السياسية والاقتصادية أساسية لذلك. ثانيا، وكما قال الأمين العام كوفي عنان، علينا أن نضمن ألاّ تتحول تدابير مكافحة الإرهاب إلى تدابير تستخدم كذريعة أو كتبرير لانتهاك حقوق الإنسان. ثالثا، إن الحق في تقرير المصير، الذي يعترف به المجتمع الدولي، لا يجوز نزع صفة الشرعية عنه بربطه بالإرهاب. فذلك يعني الموافقة على خنق الحريات الأساسية التي نسعى إلى الدفاع عنها ضد الإرهاب. رابعا، التسامح والتفاهم المتبادل أساسيان لكي نستطيع أن نهزم الكراهية والغضب اللذين يترعرع عليهما الإرهاب. ولقد اقترحت باكستان اعتماد إعلان تسامح وتفاهم مشترك بين الأديان والحضارات، نأمل أن تعتمده الجمعية العامة عما قريب.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قال الأمين العام كوفي عنان:

> ”إذا كان بوسع العالم أن يظهر أنه سيستمر وأنه سيبقى على الطريق في خلق مجتمع دولي أكثر عدلا وأكثر كرما وأكثر أصالة فيما يتجاوز حدود الدين والعرق، عندئذ سيكون الإرهاب قد مني بالفشل“ (نيويورك تايمز، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، صفحة ألف – ٣٥).

إسبانيا مؤهلة فعلا لتؤدي دورا قياديا في هذا المجهود. ففي أرض إسبانيا تعايشت ديانات عظيمة ثلاث – المسيحية والإسلام واليهودية – والتقت جميعا على خلق زهرة حرية وتسامح في حضارة عريقة علينا أن نستلهم منها حتى يومنا هذا.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

سأعلق هذه الجلسة خمس دقائق لاصطحاب رئيس وزراء إسبانيا إلى خارج قاعة المجلس. وبالنيابة عن المجلس، أشكره على حضوره اليوم.

علقت الجلسة الساعة ١٠/١٨ واستؤنفت الساعة ١٥/١٨.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.